أبعاد التدخل الأمريكي في جنوب السودان (1989-2018)

Dimensions of the American intervention in the South Sudan problem (1989-2018)

أ. مصطفى بشراوي- مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية- جامعة الجزائر 03 - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبعاد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الجماعات المعارضة في جنوب السودان في مسعاها الانفصالي وذلك بالتركيز على الجهود والمساعي التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مختلف الأصعدة في سبيل تحقيق حلم الانفصال لأبناء الجنوب، بالإضافة إلى أن الدراسة ستتطرق إلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة جنوب السودان الوليدة بعد 2011.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان كان بناءاً على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية؛ لعل من أبرزها الأهداف الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط في الجنوب.

الكلمات المفتاحية: أبعاد؛ تدخل؛ أمريكا؛ جنوب سودان.

Abstract:

The study aims to highlight the dimensions of U.S. intervention in support of opposition groups in South Sudan in their secessionist effort.

The study found that the U.S. intervention in the problem of South Sudan was based on a set of strategic objectives, most notably economic objectives, especially after the discovery of oil in the south.

Key words: Dimensions; Intervention; America; South Sudan.

المقدمة:

إن المميزات الجيوبولتيكية لدولة السودان بموقعه المُميّز، والغني بالثروات المعدنية الطبيعية والمتنوعة جعلته مطمعاً للقوى الغربية، ولقد كانت الأجندات الغربية وغيرها وراء العديد من الأزمات التي عانى ويعاني منها السودان، كدولة إفريقية أنهكتها النّعرات القومية والخلافات العرقية، ويظل العامل الخارجي الكاسب والمتحكم في رهانات الصراع المستمر هناك، مع أنه لا يمكن إغفال دور السلطة الحاكمة بعد الاستقلال وإسهامها في إذكاء تلك النّعرات من خلال سياسة التهميش والإقصاء وغياب عدالة توزيع الثروة بين سكان الإقليم.

وفي هذا الصدد نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب محوري ومهم أبدت اهتماماً واضحاً بالمشاكل التي تعيشها السودان إذ عملت على استغلال الفجوات بين السلطة الحاكمة التي مارست الإقصاء والتهميش وبين الفصائل المعارضة لها في الجنوب، إذ وفرت جميع وسائل الدعم السياسي والعسكري واللوجيستي للجماعات والقبائل المناوئة للحكومة.

وبعد إعلان نتائج الاستفتاء والتي أفرزت واقعا جديدا في القارة الإفريقية بولادة دولة جديدة عام 2011 ألا وهي دولة جنوب السودان، من هنا يمكن أن نتساءل عن حقيقة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في انفصال جزء هام من دولة إفريقية وعربية كبرى، وتشكُّل دولة على خاصرة الدولة السودانية ومهددة لها، بل ومعادية للدول العربية وتدين بالولاء المطلق للولايات المتحدة وللقوى الغربية وهذا بالنظر للدعم الأمريكي المقدم والحاضر على جميع الأصعدة والمستويات منذ بداية تأزُّم المشكلة الجنوبية في أواخر الثمانينات لغاية تحقيق حلم الانفصال وولادة دولة جنوب السودان، والتي يرى فيها البعض أن هذا الانفصال قد غذته عدة عوامل وتقاطعات إستراتيجية واقتصادية وأمنية عديدة لها أهداف بعيدة المدى، مما يجعل الأمر أقرب للمؤامرة منه إلى مجرد انفصال إقليم حققته حركة انفصالية.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة انطلاقا من متغيراتها، كون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى والتي تحظى باهتمام الباحثين والأكاديميين، وحتى صناع القرار، وذلك بالنظر لحجم الإمكانات والوسائل المتوفرة ولما تتبناه كفاعل مهم في العلاقات الدولية يرتكز في سياسته الخارجية على دعم القيم الديمقراطية والمبادئ الليبرالية، بل تتعداه لمحاولة فرضها على دول وكيانات تفتقد إلى تلك المبادئ والمقومات أصلاً كدولة السودان في طريقة تعاملها مع مشكلة الجنوب، والتي كان تدخلها (الولايات المتحدة) في مشكلة الجنوب استجابة لضغوط داخلية والممثلة في مجموعة المنظمات واللوبيات داخل

الإدارة الأمريكية، والتي تسعى إلى توسيع نفوذها في القارة الإفريقية من خلال بوابة السودان كدولة مهمة في إفريقيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار حقيقة الدور الأمريكي تجاه مشكلة جنوب السودان منذ (1989 لغاية 2018) والذي تميز بعدم الوضوح، تبعاً للتغيُّرات التي عرفتها الإدارة الأمريكية استناداً للمصالح والظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالقارة الإفريقية وهذا بالتطرق إلى الدعم المقدم للقبائل والإثنيات الانفصالية في جنوب السودان بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية والفوائد التي ستحققها من تشكل دولة جديدة على خاصرة دولة السودان بأهداف ورؤى مختلفة عن دولة السودان بل ومعادية لها، بالإضافة إلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية جنوب السودان الوليدة.

وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما أبعاد التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان؟

ويمكن وضع فرضيتين قيد الاختبار:

- كلما زاد الدعم الأمريكي للجنوب في مسعاه الانفصالي، كلما زاد ولاء الجنوب للولايات المتحدة الأمريكية بعد الانفصال.
- يزداد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، بازدياد نجاعة وفعالية إستراتيجيتها في مشكلة السودان.

المناهج والنظريات:

إن المناهج والأدوات المستعملة في تحليل هذا الموضوع هي كالآتي:

المنهج الوصفي: يعتمد المنهج الوصفي على خاصية الوصف التي تعد السمة الأساسية لأغلب البحوث العلمية، عبر وصف للظاهرة أو الموضوع المراد البحث فيه والتعرف عليه[1] وسيتم اعتماد هذا المنهج للتعرف على الأفكار العامة المتعلقة بالإستراتيجية والأهداف التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان.

منهج دراسة الحالة: حيث يعد منهج دراسة الحالة من أهم المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالتركيز على ظاهرة جزئية، مُعتمداً في ذلك على الدعائم المادية والمعنوية، وذلك قصد الإحاطة

1. بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص ص 138–139.

بالموضوع المدروس وإدراك خفاياه والتي ينظر فيها للجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية[1] وسيتم اعتماد هذا المنهج لفهم حقيقة الدور الأمريكي في السودان من خلال دعمه وعلى جميع الأصعدة للقبائل والإثنيات الانفصالية في جنوب السودان.

أما عن النظرية التي سيتم الاستعانة بها لتحليل الموضوع هي "نظرية الدور" التي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار والتي على رأسها العوامل التالية؛ (هوية هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها وخصائصها القومية من الإديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي)، لأن الدور هو بالأساس موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله العوامل السابقة، لذلك تختلف أدوار الدول وتحركاتها في المسرح السياسي العالمي حسب إمكانياتها ومقدراتها، بالإضافة لرؤية كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر الدور هو الموجه لتشكيل مواقف الدول وأدوارها في السياسة العالمية ، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسئولة عن صناعة القرارات وأهدافا الوطنية.[2]

وستساعدنا "نظرية الدور" كونها تشكل إطارا معرفيا يوفر لنا مرجعية نظرية ومنهجية يمكن الاستفادة منها في تحليل دور الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية والدخول من بوابة المعضلة التي تعيشها السودان، بالنظر لدورها المحوري والمهم الذي لعبته في انفصال ونشوء دولة جنوب السودان.

وسيتم تحليل الموضوع بالاعتماد على الخطة التالية:

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المعارضة الجنوبية (1989–2011).

المطلب الأول: الدعم الأمريكي للقبائل الجنوبية.

المطلب الثاني: الجهود الأمريكية لتسريع استفتاء تقرير المصير 2011.

المبحث الثاني: أبعاد التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان.

1. شلبي أحمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، ب ط، د د ن، الجزائر، 1997، ص 87.

2. زلاقي حبيبة، "نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، دون مجلد، عدد 17، جانفي 2018، ص ص. 779–780–781–782.

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية الأمريكية من التدخل في جنوب السودان.

المطلب الثاني: الدعم اللوجيستي الأمريكي لدولة جنوب السودان بعد2011.

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المعارضة الجنوبية (1989–2011):

تُعد الولايات المتحدة أكثر الدول تأثيرا على مشكلة جنوب السودان، فبالنظر إلى الأطراف المعنية بمشكلة جنوب السودان والتي تدخلت فيه بطرق مختلفة، برهنت الولايات المتحدة على أنها الأكثرُ تأثيراً في مجريات هذا النزاع والتي دفعت فيه بالمسار التفاوضي إلى أشواط متقدمة[1] وفي هذا السياق سنتطرق في هذا المبحث إلى طبيعة الدعم المقدم للمعارضة الجنوب سودانية بالإضافة إلى المساعي الحثيثة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسماع صوتها في الخارج والإسراع في تطبيق استفتاء تقرير المصير لشعب جنوب السودان.

المطلب الأول: الدعم الأمريكي للقبائل الجنوبية:

لقد تبلور الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان مع وصول حكومة الإنقاذ في يونيو 1989 وبالرغم من أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي عامة والسودان بصفة خاصة اتسمت بالثبات، وفي هذا المطلب سنحاول إبراز أهم المتغيرات المتحكمة في توجهات الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان بالإضافة إلى طبيعة الدعم المقدم للمعارضة الجنوبية طيلة الفترة الممتدة من 1989 لغاية 2011.

كانت أهمها **وأولها** انهيار القطبية الثنائية، إذ أفرزت تغيُّرات ما بعد الحرب الباردة مجموعة من المتغيرات في النظام الدولي وترتبط هذه المتغيرات ببنية التفاعلات الدولية والقضايا محل الاهتمام الدولي والمناطق التي أصبحت تحتل أهمية كبيرة في قائمة أولويات القوى المسيطرة في النظام الدولي، وهو ما عكس حقيقة التعقيدات، وغموض الأهداف والرؤى والأهداف المطروحة على الساحة الدولية، الذي أصبح معه من الطبيعي أن تواجه مختلف الأطراف الدولية مجمل هذه التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية بشيء من الحذر، خاصة في غياب الآليات والضوابط القديمة التي كانت في فترة ما قبل الحرب الباردة، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الطرف المنتصر في الحرب الباردة أن تكيّف هذه المرحلة مع توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] وقد كان لهذه المتغيرات آثارها السلبية على القارة الإفريقية

1. السيد محمود، إفريقيا والأطماع الغربية، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص. 170.
2. عارف عبد القادر عبده سعيد، "سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي 1990–1999"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 34–35.

عامة – والسودان خاصة– وذلك بالنسبة لمكانة القارة في إطار النظام الدولي، واستناداً لنظرية الدور المعتمدة لتحليل الدور الأمريكي في دعم نشوء دولة جنوب السودان، قامت الولايات المتحدة ببلورة إستراتيجية واضحة في مصالحها وخططها، من اجل ترتيب هذه المصالح حسب أولوياتها وتطوير سياستها اللازمة للتعامل معها، وتحديد حجم ونوع القوة العسكرية بالزيادة والنقصان، وأصبح هدف سياستها الخارجية التربُّع على قمة الهرم الدولي ولعب دور يليق بحجم قوتها.

وثانيها التغيُّر الذي شهدته الأنظمة السياسية في الولايات المتحدة والذي أنتج تغيُّراً للسياسات بحيث تولى ثلاثة رؤساء الحكم في أمريكا، فضلا عن التغيرات الداخلية التي مرت بها الدولة السودانية سواء على مستوى حكومة الخرطوم أو على مستوى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وثالثها أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدت بدورها إلى تغير منظومة الأمن القومي الأمريكي[1] ومن ثم تغير سياساتها في التعامل مع الصراعات التي تهدد أمنها القومي في مرحلة إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" والتي اعتمدت فيها على سياسة العزل والاحتواء واتسمت بالعداء الواضح لنظام الإنقاذ رداً لما تعرضت له المصالح الأمريكية من تهديد نتيجة دعم الخرطوم للإرهاب الدولي، وذلك برغم التوصيات المقدمة للرئيس "كلينتون" بوقف الحرب عن طريق عقد المفاوضات، وتوقيع المعاهدات بين الحكومة والحركة الشعبية، والعمل مع هيئة الأمم المتحدة لإقامة مناطق آمنة لوصول المعونات إلى المدنيين[2] وقيام وزارة الخارجية الأمريكية واللجان الفرعية التابعة للكونغرس في أكتوبر 1993 بعقد ندوة (السودان.. المأساة المنسية) لدراسة أسباب النزاع في السودان والتي انتهت إلى إصدار ما يعرف باسم "إعلان واشنطن"، الذي نص ضمن توصياته على أن النزاع بين الطرفين لابد أن يُحل عن طريق وسائل سلمية، ووضع جدول أعمال للسلام والمصالحة والديمقراطية، والموافقة على تسهيل جهود الإغاثة في المناطق المتضررة من الحرب.[3]

وبالرغم من أنه طوال عهد إدارة "كلينتون" ظل الغموض يحيط بالنوايا الأمريكية الحقيقية، وفيما إذا كان الهدف الأمريكي الرئيس هو فرض تغيير في النظام الحاكم، والضغط نحو إجراء إصلاحات في

1. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص ص 140–141.
2. حسن بدر الشافعي، "الرؤية الأمريكية لأزمة السودان"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، عدد 153، يوليو 2003، ص ص 276–277.
3. حمد أسامة أحمد طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، ط1. المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص 122.

السودان وتميزت فترة رئاسة كلينتون بالتدخل في النزاع، من خلال القيام بدور الحليف الذي يعتمد دوره بالأساس على دعم الطرف الأقوى في الصراع الذي يرى الطرف الثالث أنه قادر على الحفاظ على الوضع الراهن دون الوصول إلى الحرب[1] ولهذا عملت إدارة "كلينتون" على دعم المعارضة الجنوبية على عدة مستويات:

1- **تقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات المعارضة الجنوبية:** والتي رأت أنها الطرف الأقوى في النزاع الدائر، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن سلسلة إجراءات في صالح جنوب السودان، منها تمديد برنامج المساعدة المؤقتة من أجل إعادة الاعتبار إلى السودان بخمس سنوات، كما باركت قيام إسرائيل بدعم "جون قرنق" بالسلاح والأموال والتدريب[2] إضافة لقيامها بتقديم الدعم المادي لدول الجوار الإفريقي خاصة أوغندا وإريتريا وأثيوبيا، لكي تقوم بدورها بدعم المعارضة الجنوبية، والسماح لها بالانطلاق من أراضيها لشن هجماتها العسكرية ضد نظام الإنقاذ السوداني، وفقاً لاستراتيجية عسكرية شاملة.[3]

2- **الضغط على الحكومة السودانية:** حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة عزلة السودان إقليمياً ودولياً وذلك من خلال عدة إجراءات سواء كانت أُحادية الجانب قامت بها الولايات المتحدة بصفة انفرادية أو القيام بمجموعة إجراءات قامت بها منظمة دولية أو دول أخرى بضغط وبدفع من الولايات المتحدة.[4]

3- **مكانة السودان المحورية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي:** منذ وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في يونيو 1989، ومنذ ذلك الوقت شكلت السودان تحدياً خطيراً ومتزايداً للأمن القومي الأمريكي، مما حذا بها لدعم القبائل الجنوبية في مسعاها الانفصالي، وفيما يتعلق بالديمقراطية التي يتبناها التيار الليبرالي، يلاحظ في خطابات الرئيس الأمريكي "كلينتون" تأكيده

1. مطوك ضيو، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، ترجمة: مهدي محمد السيد وجمال طه غلاب، ب ط. مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، 2010، ص ص 87–88–89.
2. الخطيب دريد و أمير محمد الشب، "انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 27، جوان 2012، ص. 392.
3. مرعي نجلاء، "النفط والتكالب الأمريكي على السودان"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 213، سبتمبر 2013، ص 109.
4. حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مجلة قراءات افريقية، عدد 8، أبريل 2011، ص 41.

على أهمية توسيع نشر الديمقراطية؛ إذ قال: « في عهد من المخاطر والفرص.. أهدافنا المختارة يجب أن تمتد وتقوي مجتمع السوق العالمي المبني على الديمقراطية، الآن نبحث عن توسيع دائرة الأمم التي تعيش في ظل المؤسسات الحرة، حُلمنا أن يكون ذلك اليوم الذي تعطى فيه حرية التعبير الكاملة في عالم مزدهر من الديمقراطيات التي تتعاون مع بعضها وتعيش بسلام»، وبالتالي لم يكن مطروحاً أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في السودان لأي اعتبارات دون وجود مصلحة أمريكية، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم القبائل والإثنيات الجنوبية ذات النزعة الانفصالية معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات:

أ. **الأدوات الدبلوماسية:** والتي تميزت بتصريح "سوزان رايس" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بأن: « سياستنا تقوم على عزل حكومة السودان والضغط عليها لإحداث تغير جذري في السلوك، في الوقت نفسه فإننا نسعى إلى احتواء التهديد الذي تمثله السودان على مصالح الولايات المتحدة، وعلى الدول المجاورة وعلى شعب السودان»[1] أيضا من الأدوات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان هو تعيين "هاري جونستون" عضو الكونغرس السابق مبعوثا للسودان في أغسطس 1999 وقد كلف المبعوث بثلاث مهام:

❶ تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب.

❷ ضمان وصول المعونات للمتضررين من الحرب في الجنوب.

❸ دعم عملية السلام التي ترعاها منظمة "الإيقاد".[2]

ب. **الأدوات الاقتصادية:** مارست إدارة الرئيس "بيل كلينتون" عقوبات شاملة على حكومة الجبهة القومية الإسلامية في نوفمبر 1997، والتي شملت الإجراءات التالية:

- فرض القيود على الواردات والصادرات السودانية كون السودان تدعم الإرهاب كما أنها تقوم بالتضييق على الحريات الدينية في الجنوب وانتهاك حقوق الإنسان.
- منع المواطنين الأمريكيين من استيراد أو تصدير السلع إلى السودان.
- معاقبة الدول التي تستثمر البترول في السودان.

1. أبو الفضل محمد، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، يوليو 2001، ص 143.
2. حمد أسامة أحمد أبو طه، "الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان"، المرجع السابق، ص ص 125 – 126.

– دعم المتمردين في الجنوب بالغذاء، وذلك بعد توقيع "كلينتون" على وثيقة مخصصات العمليات الخارجية.[1]

ج. **الأدوات العسكرية:** عملت الإدارة الأمريكية على تبني إجراءات عسكرية بهدف التضييق على الحكومة السودانية من خلال:

– خلق إطار إقليمي معاد لحكومة السودان، وتقديم الدعم السياسي للتجمع الوطني السوداني المعارض، عبر تبني واشنطن لسياستي "الاحتواء والمواجهة".

– تقديم المساعدات العسكرية لقوى المعارضة الجنوبية قدرتها صحيفة "واشنطن بوست" بحوالي 20 مليون دولار تم نقلها إلى أثيوبيا واريتريا وأوغندا والتي تستخدم أراضي هذه الأخيرة لتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد القوات الحكومية السودانية.[2]

– شن ضربات جوية خاطفة على أهداف سودانية يعتقد أنها تحت سيطرة جماعات إرهابية بتاريخ 20 أغسطس 1998.[3]

فمنذ وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم عام 1989 انتهجت الولايات المتحدة تجاهه سياسة المواجهة وأعلنت إدانتها لنظام الخرطوم لانقلابه على سلطة ديمقراطية منتخبة، واتهامه بانتهاك حقوق الإنسان ودعم ومساندة الإرهاب، كما اتهمته بأنه المتسبب في المآسي الإنسانية في الجنوب كونه أعاق جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال وما حولها.[4]

ولقد عملت إدارة "كلينتون" على خلق إطار إقليمي معاد لحكومة الخرطوم شمل كُلاً من؛ أوغندا واريتريا وأثيوبيا، وذلك بهدف بناء قاعدة لدعم قوى المعارضة لإسقاط نظام الخرطوم كما قدمت الدعم السياسي "للتجمع الوطني المعارض" والذي يعتبر الواجهة الرئيسية للمعارضة، إضافة لفرضها عقوبات اقتصادية على السودان ووضعه على قائمة الدول الداعمة للإرهاب في العالم ويعتبر ملف دعم التنظيمات الإسلاموية هو الملف الأكثر سخونة في العلاقات بين البلدين[5] خاصة أن الخرطوم كانت قد فتحت

1. حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 46، عدد 183، يناير 2011، ص 166.
2. ليتيم فتيحة، "الدور الغربي في انفصال جنوب السودان: الأهداف والوسائل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 2، جانفي 2012، ص ص 117–118.
3. صالح محمد عبد الصبور، مناطق الصراع في إفريقيا، ط 1، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 86.
4. مطوك ضيو، سياسة التمييز الإثني مبررات فصل جنوب السودان، المرجع السابق، ص ص 87–88.
5. حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، المرجع السابق، ص 166.

أراضيها لطيف واسع من الجماعات الإسلاموية التي اتخذت من السودان ملاذاً آمناً وبشكل خاص تنظيم القاعدة، حيث أن "أسامة بن لادن" أثناء تواجده في الفترة الممتدة من 1991 إلى 1996 كان قد اتخذ من السودان قاعدة لمعسكراته وأنشطته التنظيمية والمالية وكذلك الأفراد التابعين لجماعته[1] ومع اقتراب نهاية فترة رئاسة "كلينتون" ظهرت جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية، مما جعل الخارجية الأمريكية تُراجع سياستها مع الخرطوم للوصول إلى أهدافها بالنظر لمجموعة مُتغيرات:

- تغيُّر الظروف الإقليمية المحيطة بالسودان، والتي تمثلت في نشوب الحرب الأثيوبية–الإريترية والحرب الأوغندية–الكونغولية، التي كان لها تأثير على تقديم هذه الدول الدعم للمعارضة في الجنوب.[2]
- ضعف القوى السياسية المعارضة لنظام الإنقاذ.
- محاولة حكومة "البشير" التقارب مع الغرب والولايات المتحدة من خلال حزمة من السياسات والتوجهات الجديدة التي كان من أهمها؛ إيقاف مساندتها للتنظيمات الإسلاموية المتطرفة ومحاولة الانفتاح الداخلي والحوار مع المعارضة، وإعطاء الصحافة بعض الحريات والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ومحاولة تسجيل تقدم في هذه المجال.[3]

المطلب الثاني: الجهود الأمريكية لتسريع استفتاء تقرير المصير 2011:

لقد حصل تغيُّر كبير في الإدارة الأمريكية مع مجيء إدارة "جورج بوش" الجمهورية، حيث بدأت عملية إعادة النظر في السياسة التي اتبعتها إدارة الرئيس "كلينتون"[4] كون الإدارة السابقة فشلت في إيجاد حل للنزاع وإيجاد تقدم ملموس نحو تشكيل دولة جنوب السودان، ونتج عن ذلك إعلان الرئيس الأمريكي في 6 سبتمبر 2001، أي قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعيين السيناتور السابق "جون دانفورث" بوصفه مُفوضاً رئاسياً، لمحاولة وضع حد للحرب الأهلية في السودان، وكان هذا الإعلان يدل

1. حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، المرجع السابق، ص 41.
2. رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص. 186.
3. حمد أسامة أحمد أبو طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص. 133.
4. سلامة محمد النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005، ص. 275.

بوضوح أن الإدارة الأمريكية قد قررت الانتقال من سياسة المواجهة ومحاولة إسقاط النظام السوداني[1] إلى انتهاج سياسة (خطوة – خطوة) والتي تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن سياسة "التلويح بالعصا الغليظة" إذا لزم الأمر[2] وفي هذا المطلب سنركز على الجهود والمساعي الحثيثة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المعارضة الجنوبية والضغط على الحكومة السودانية لتسريع استفتاء تقرير المصير 2011.

ولذلك جاء تعيين السيناتور "جون دانفورث" بوصفه مبعوثا رئاسيا لطمأنة اليمين المسيحي بأن مطالبهم ستكون في رأس أولويات المبعوث الرئاسي، وطمأنت لوبي شركات البترول في الوقت نفسه[3] إذ أن "دانفورث" يحظى بنفوذ كبير داخل اليمين المحافظ، وكان مُرشحاً لتولي أحد المناصب الوزارية الرفيعة[4] وبالتالي فإن إرساله في هذا التوقيت بالذات يدل على أن واشنطن قررت إطلاق سياسة جديدة تقوم على التدخل المباشر وتسعى للضغط على الخرطوم من خلال الحوار والتفاوض وهو الأمر الذي سيفتح المجال لعودة الشركات البترولية الأمريكية إلى السودان ومن هنا يمكن أن نفهم الإستراتيجية التي اتبعها السيناتور "جون دانفورث" الذي قام بزيارة إلى السودان، والذي أعد دراسة كاملة حول الوضع في السودان، الذي رفع تقريره إلى الرئيس "جورج بوش" الذي أعلن فيه رؤيته، وتوصياته لحل مشكلة الجنوب، والذي أكد فيه أن أيًّا من طرفي النزاع غير قادر على حسم الحرب لصالحه، كما أنهما غير قادرين على التوصل بمفردهما إلى حلول سلمية بسبب الطبيعة المعقّدة والممتدة للنزاع.[5]

1- دور الولايات المتحدة في اتفاق "ماشاكوس" 2002: جاء اتفاق "ماشاكوس" الإطاري الذي تم التوقيع عليه في 20 يوليو 2002 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، برعاية من الرئيس الكيني 'دانييل آراب موى" وتحت مظلة مبادرة الإيقاد **(IGAD)** وبحضور مؤثر من الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة أصدقاء "الإيقاد" الأقرب إلى الأطر والمرجعية

1. حنفي خالد علي، "اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال؟"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 160، يناير 2005، ص. 75.
2. حمدي عبد العزيز، دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان ونتائجها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص. 185.
3. عبد الفتاح نبيل، "إطار ماشاكوس... المرجعية والبنية والدوافع"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 37، عدد 150، أكتوبر 2002، ص ص 226–230.
4. مطوك ضيو، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، المرجع السابق، ص 90.
5. حمدي عبد الرحمن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، المرجع السابق، ص 166.

الأمريكية حول تحقيق السلام في السودان، وجوهر هذه الاتفاقية هو تأكيد الحق في تقرير المصير للجنوبيين وفصل الدين عن الدولة، ومن جهة أخرى حاول "دانفورث" المناورة في شأن حق تقرير المصير عبر صياغة مُراوغة تتيح تعدد القراءات وفق إستراتيجية الغموض والاتفاقات الدولية حول القضايا الشائكة، على الرغم من عدم دعم التقرير لفكرة حق تقرير المصير بشكل كامل، وحدد الجزء الأول من الاتفاق المبادئ التي تم التوقيع عليها لضبط المفاوضات فيما بعد على النحو التالي:

- الاعتماد على"المبدأ الديمقراطي" القائم على المساواة والمسائلة وذلك برفع المظالم عن مواطني جنوب السودان.
- حق الجنوبيين في حكم وتقرير شؤون إقليمهم مع المشاركة العادلة في الحكومة.
- وقف القصف الجوي الحكومي على الأهداف المدنية.
- إقامة ممرات آمنة لتدفق المساعدات للمناطق الجنوبية.

كما اهتم واضعو الاتفاق بالعمليات الإجرائية والآليات الرقابية على التطبيق وتشكيل آليات المراقبة التي تم الاتفاق عليها على ضرورة الامتثال للإجراءات التالية:

- التمثيل المتساوي لطرفي الاتفاق، أي الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.
- وجود ممثلين من أعضاء الدول المراقبة وهي؛ إيطاليا، والنرويج، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأي دول أو هيئات إقليمية يتفق عليها الطرفان.[1]

2- الدور الأمريكي في دعم اتفاق السلام الشامل (CPA) بنيفاشا الكينية 2005: لقد لعبت الولايات المتحدة بمختلف الضغوطات التي مارستها دوراً هاماً في قطع المفاوضات –الممهدة لانفصال الجنوب– بين الطرفين أشواطاً هامة، إذ عملت على تحديد سقف زمني لإنهاء عملية التفاوض مما خلق أجواء من التوتر والارتباك، حيث تواصلت الضغوط الأمريكية حول ضرورة الالتزام بالمواعيد الضرورية سلفاً، وكذلك قيام وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" بالاتصال بكل من "علي عثمان طه" و "جون قرنق" في منتجع "نيفاشا" أثناء انعقاد المباحثات لحثهما على الاستمرار وإنجاز الاتفاق بعد أن لاحت في الأفق بوادر الفشل، وقد كان حضور طرفا التفاوض تحت إلحاح الضغوط قد لجآ إلى تحاشي الملفات ذات الصعوبة وبخاصة قسمة السلطة والتي

1. رسلان هاني، "الأزمة السودانية وجولة نيفاشا الثالثة: تزايد الضغوط الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 38، عدد 154، أكتوبر2003، ص 199.

كشف عنها كل من حزب الأمة بقيادة "الصادق المهدي" والحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة "عثمان محمد الميرغني" وحزب المؤتمر الشعبي برئاسة "حسن الترابي"، حيث تم تغييب هذه الأحزاب للمشاركة في صياغة اتفاقية السلام الشامل بالإضافة لبقاء عديد القضايا العالقة التي لم يتم الفصل فيها وتجدر الإشارة على أن الاتفاق في عديد المسائل لم يكُن بناءاً على رأي الطرفين وإنما كان استناداً للنظرة والطرح الأمريكي.[1]

ليتوصل بذلك الطرفان إلى توقيع اتفاق السلام الشامل بضاحية "نيفاشا" بمدينة نيروبي في التاسع يناير 2005 والذي تضمنت أهم بنوده منح أهل الجنوب تقرير المصير عن طريق الاستفتاء بنهاية الفترة الانتقالية في عام 2011 وتمكين الحركة الشعبية من السيطرة تماما على إدارة الولايات الجنوبية أثناء الفترة الانتقالية في الفترة الممتدة من (2005 إلى 2011)[2] ومشاركة أبناء الجنوب في الحكومة الاتحادية بنسبة 28**%** في ولايتي كردفان والنيل الأزرق الشماليتين وأن تكون بنسبة 45**%** من أعضاء حكومة الولاية، إضافة إلى احتفاظ الحركة الشعبية بميليشياتها المقاتلة أثناء الفترة الانتقالية وخروج القوات الحكومية من حدود جنوب السودان، كما منحت الجنوبيين حق اقتسام عائدات البترول من الحقول في الجنوب مناصفة بين حكومة الجنوب والحكومة المركزية، واستثناء الجنوب من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب[3] والجدير بالذكر هو أن المفاوضات خرجت عن الإطار المحلي والإفريقي فتمت برعاية وضغوط أمريكية غربية، في ظل غياب واضح للدور العربي.[4]

وبرغم العقبات والعراقيل، تعتبر اتفاقية "نيفاشا" الموقعة بصورة عاجلة وبضغوط أمريكية شديدة تتويجاً لصيرورة تراكمية من المفاوضات الشاقة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ساهمت في إنهاء القتال الدائر منذ عقود، وتشير الإحصاءات إلى أن الحرب في الجنوب راح ضحيتها أكثر من مليوني شخص، وقلما توجد أسرة لم تفقد أحد أفرادها أو أحد أقربائها، بل إن أُسراً لم يبقى منها إلا فرد واحد، وهو ما جعل (**CPA**) محطة هامة ومفصلية في تاريخ "السودانيْن" الشمالي والجنوبي لإنهاء الحرب الدموية

1. رسلان هاني، المرجع نفسه، ص 199.
2. نواي عثمان، السودان من العنصرية إلى التطهير الإثني مألات جدل الهوية وأزمة التغيير، ط 1، دار النخبة للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 379.
3. السيوفي نادر، حروب الموارد في إفريقيا (الكونغو الديمقراطية – سيراليون– أنغولا– جنوب السودان)، ب ط، مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر التوزيع، الخرطوم، 2008، ص ص 81–82–83–84–85.
4. الطويل أماني، "الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 41، عدد 163، يناير 2006، ص ص 212–215.

ووضع حد للاضطراب الداخلي طيلة العقود الماضية، حيث وضعت أُسُساً لتقاسم السلطة والثروة في إطار مؤقت، قبل منح الجنوب الحق في تقرير مصيره عبر استفتاء شعبي بعد ستة سنوات (2011).[1]

المبحث الثاني: أبعاد التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان:

إنّ نشوب موقف نزاعي ينذر القوى الإقليمية والدول المعنية بالمنطقة بحدوث تغير ما في الأوضاع السياسية القائمة في البلد المعني، وفي الإقليم الذي يدور فيه النزاع، وهو ما يضطرها أو يُغريها للتدخل فيما تعتبر بعض الأطراف نشوب النزاع إنذاراً بتغير وضع كانت تتمتع فيه بمميزات مهمة، الأمر الذي يدفعها إلى التدخل لمنع النزاع من التطور، وبالمقابل فإن قوى أخرى قد ترى في النزاع فرصة تدفعها للتغير تبعا لتغير موازين القوى، وهو الأمر الذي يحثها للتدخل لزيادة فرص حدوث هذا التغيير[2] وفي هذا الإطار سنتطرق في المبحث الثاني إلى الأبعاد الإستراتيجية من التدخل الأمريكي في مشكلة جنوب السودان بالإضافة إلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة جنوب السودان الوليدة.

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية الأمريكية من التدخل في جنوب السودان:

لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مشكلة جنوب السودان بناء على أهداف واستراتيجيات مدروسة وبعيدة المدى، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى طبيعة تلك الأهداف الاستراتيجية:

1- **فصل الجنوب وجعله قاعدة للمصالح الأمريكية:** ورثت أمريكا فكرة انفصال الجنوب عن بريطانيا التي عملت على فصل الجنوب عن الشمال منذ أكثر من قرن من الزمان، وإذا تحقق ذلك فإن جنوب السودان سيكون من أهم مراكز إنتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية، وستصبح عملية انفصاله نموذجا يمكن تكراره في قارة معظم دولها تتميز بالتنوع الإثنوغرافي.[3]

2- **السيطرة على بترول السودان:** تعددت التحليلات التي تؤكد أن نفط القارة الإفريقية أصبح يشكل أهمية إستراتيجية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأهمية تتزايد بمرور الوقت، وقد جاء ذلك كنتيجة أمام المزايا التي ستتحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي عموماً من خلال سيطرتها على موارد النفط في السودان.

1. أبو مطاري محمد صالح عمر، مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل، ط 1، المكتب العربي المعارف، مصر، 2015، ص ص 75–82.
2. نهيما ألفريد، قضايا السلم المنشود في إفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص. 96–97.
3. ليتيم فتيحة، الدور الغربي في انفصال جنوب السودان: الأهداف والوسائل، المرجع السابق، ص 116.

وتاريخياً يرجع اكتشاف النفط في الجنوب في حقول مناطق "المجلد" جنوب كردفان، ومنطقة "بانتيو" بأعالي النيل في عام 1979، وفي 1981 أعلنت شركة "شيفرون" الأمريكية أنها اكتشفت وجوده بكميات كبيرة بالقطاع الجنوبي الغربي لمناطق استكشافها، وفي حكومة الإنقاذ جاء عدد من الشركات الأجنبية للعمل في استخراج البترول في السودان وتكوين تحالف بترولي سُمي "مشروع النيل الكبير" والذي عملت فيه شركات صينية وماليزية وكندية مع الحكومة السودانية، وزاد إنتاج البترول حتى بلغ 250 ألف برميل يوميا كما قامت الحكومة السودانية بعقد اتفاق مع الحكومة الأثيوبية لإمدادها بالبترول وكذا تزويد كل من كينيا وأوغندا به.[1]

ولحاجة الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة والدائمة للبترول، فإنها تسعى لإيجاد مناطق جديدة لإنتاجه في بحر قزوين أو في جنوب السودان[2] أو في العراق بوصفه بديلاً أو احتياطيًا لبترول منطقة الخليج والذي ربما تؤثر الأحداث والصراعات الدائرة في الشرق الأوسط على استمرار تدفقه إلى أمريكا والدول الغربية كالتي بين إسرائيل والعرب، أو بين الولايات المتحدة وإيران ولذلك بدأت شركات البترول الأمريكية تطالب بتطبيع العلاقات مع السودان بهدف استخراج البترول في 2002 رغبة منها في تخليص نفسها من وصمة دعم الإرهاب[3] وكانت الولايات المتحدة تريد اقتناص الفرصة للقيام باستغلال بترول السودان بدلاً من الشركات الأجنبية العاملة هناك، خاصة أن هناك شركات آسيوية صينية وهندية وماليزية، مما يتعارض وجودها مع المصالح الأمريكية خاصة أن إنتاج البترول في تزايد مُستمر، ولذلك ليس بغريب أن تلعب الشركات الأمريكية للنفط الدور الأساسي في دفع الإدارة الأمريكية للتدخل لعقد اتفاق "ماشاكوس" والتي دعمها اليمين المسيحي المحافظ.

ويُشير تقرير اللجنة الأمريكية للحريات الدينية إلى أن النفط هو مفتاح المسألة السودانية وأن الحل هو اقتسام عائداته بين الشمال والجنوب، أو وضع عائداته تحت إدارة دولية أو بالأحرى أمريكية، وتدور تلك المناورات تحت مظلة "المنظمات الكنسية العالمية"، وتحت بند القضاء على الإرهاب في أنحاء العالم.

1. سليمان محمد محمد، السودان... حرب الموارد والهوية، ط 1، دار كمبريدج للنشر، المملكة المتحدة، 2000، ص 171.
2. عثمان محمد حبيب الله، "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 161، يوليو2005، ص 275.
3. صبحي مجدي، "النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 37، عدد 150، أكتوبر 2003، ص ص 244–245.

وبدأت السودان في إنتاج النفط عام 1996 وتدفقت الكميات الأولى التي بدأت بعشرين ألف برميل، وارتفعت طوال ثلاث سنوات لتصل حوالي 200 ألف برميل يومياً، لذا بدأت تصدير النفط السوداني في أغسطس 1999 وقد سجلت صادرات النفط ارتفاعا قدرت بحوالي 85% من إجمالي الصادرات.

ومن المرجح أن يصل احتياطي النفط في الجنوب إلى 800 مليون برميل، بينما تُشير المصادر الحكومية السودانية إلى أن الاحتياطي قد يصل إلى ثلاثة مليارات، حيث لم يتم اكتشاف سوى أقل من 20% من المساحة المحتمل وجود مكامن بترولية، ومن هنا بدأت تتغير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخرطوم بشكل شبه كامل، حيث أصبحت أكثر اهتماماً بالمشكلة السودانية.[1]

3- تقليص الدور المصري عربياً وإفريقياً: يُشكل السودان بالنسبة لمصر البعد الأمني والجار العربي الإفريقي كما أن لمصر دوراً تاريخياً في هذه المنطقة من شرق إفريقيا التي تضم كلا من؛ السودان والصومال وأثيوبيا واريتريا وجيبوتي وأوغندا فقد عرفت كثير من مناطق تلك البلدان العالم الحديث ودخلت في تاريخه عن طريق مصر[2] ومن خلال هذا التاريخ كانت الولايات المتحدة والدول الغربية ترى أن الدور المصري يتعاظم بعد قيام ثورة 1952 وأن هذا يضر بمصالحها في السيطرة على المصادر الطاقوية من البترول واليورانيوم وفي الحصول على المعادن الإستراتيجية والمواد الأخرى[3] ومما لا شك فيه أنه كان لمصر دوراً مهما في جنوب السودان وإقرار الأمن فيه منذ القرن التاسع عشر، وبعد ذلك فإنه لما تعقدت مشكلة جنوب السودان في نهاية القرن الماضي، بعد حرب أهلية دامية، تم تحييد مصر من القيام بدورها الطبيعي بإشراكها في حل مشكلة الجنوب التي تخص مصر كما تخص السودان، وقد لعب الدور الأمريكي على تقويض وإضعاف المكانة الإقليمية لمصر في العالم العربي وفي منطقة حوض النيل، والتي تحققت باحتواء الدور المصري والقيام بدفعه في

1. خليفة خالد بقاص، الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية، ط1، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016، ص ص 143 – 156.
2. رسلان هاني، "الموقف المصري من إطار ماشاكوس"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 160، أفريل 2015، ص ص 110–111.
3. أماني الطويل، "العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 49، عدد 197، يوليو 2014، ص ص 272 – 273.

المشاركة الصريحة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الوقائية في مكافحة الإرهاب خاصة في الشرق الأوسط.[1]

كما تم عقد اتفاق "ماشاكوس" في كينيا عام 2002 والذي أثار موضوع بحث تقرير المصير لجنوب السودان استجابة لمقترحات منظمة "الإيقاد" الموجهة أمريكياً، وتم استبعاد المبادرة المصرية–الليبية والدور العربي من القيام بتقديم أية مقترحات لحل مشكلة الجنوب في إطار السودان الموحد، وعُقدت اتفاقية "ماشاكوس" دون أخذ رأي مصر أو الجامعة العربية أو حتى الإتحاد الإفريقي وأُسند الحل لدول الجوار الإفريقي المحاذية للحدود الجنوبية لدولة جنوب السودان؛ كينيا أوغندا، جيبوتي، واريتريا، وأثيوبيا، وهم شركاء لمنظمة "الإيقاد" وذلك بدعم وتوجيه من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا، ومنه كان من المفروض أخذ الدولة المصرية زمام المبادرة في حل مشكلة جنوب السودان وعدم تغييبه.[2]

4- مواجهة أخطار أنظمة الحكم الإسلاموية "الراديكالية": لقد صار المشروع الإسلامي في السودان لا يمثل قلقاً على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أيضا أنظمة الدول الإفريقية المجاورة للسودان، والتي أخذت هي الأخرى موقفاً مُضاداً ضد نظام حكم الإنقاذ ذو التوجه الراديكالي وذلك لارتباطه الوثيق مع الجماعات الإسلاموية الأخرى الموجودة في العالم الإسلامي، والتي تتبنى خطاباً تصعيدياً ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.[3]

ولقد ظهرت صورة هذا النّهج الإسلامي الأصولي في تأسيس المؤتمر الشعبي الإسلامي في 25 أبريل 1991 وجعل مقره الخرطوم، واختيار الدكتور"حسن الترابي" أميناً عاماً لهذا المؤتمر وعقده بصورة دورية بالسودان، حيث كانت تُدعى له الجماعات الإسلاموية الراديكالية من جميع أنحاء العالم.[4]

كما اشتغلت المعارضة الجنوبية وكذا المعارضة الشمالية في الخارج على تسويق التصور الغربي عن الحكومة السودانية، التي كانت تتحدث على أن حكومة الإنقاذ الوطني تقود حرباً دينية في الجنوب، وأنها تسعى لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار لكي تبدو المشكلة الأساسية ليست في رفع الشعار نفسه

1. رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، المرجع السابق، ص. 194.
2. البحيري زكي، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955 – 2011، ط1، دار ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2011، ص ص 172–173.
3. الأمين محمد محمد عبد الرزاق، جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2015، ص ص 97–98.
4. حمد أسامة أحمد أبو طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، المرجع السابق، ص 148.

بل في الكيفية وفي الخطاب السياسي والإعلامي المُعتمد على الصبغة الدينية[1] مما جعل الأمر يبدو للولايات المتحدة الأمريكية وكأنه تحد للزعامة الأمريكية في فترة بدأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب الوضع الدولي تحت مسمى "النظام العالمي الجديد".[2]

يضاف إلى ذلك إلى أن المنظمات الكنسية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية تنشط في القارة الإفريقية وترى في السودان بتوجهاته الإسلاموية يشكل خطراً على مصالحها، ولذلك لم يكن غريباً أن تمارس جماعات الضغط الدينية في المجتمع الأمريكي خاصة المسيحية ضغوطا على إدارة "بوش" للتحرك لدعم الانفصاليين الجنوبيين والقضاء على القوة السودانية.[3]

5- تزويد إسرائيل بمياه النيل: سبقت فكرة توطين اليهود في قلب العالم العربي الحركة الصهيونية وكان في هذا التوطين مصلحة للإمبراطورية البريطانية وحماية مصالحها، وبعد أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من تركة الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، حيث أصبحت إسرائيل قاعدة وقوة تستخدمها الولايات المتحدة لخدمة مصالحها في المنطقة، كما أن قادة إسرائيل كانوا يعلمون أن أمن إسرائيل واستمرار تدفق المساعدات والدعم لها يتطلب أن تربطها علاقات مع دولة قوية، وبالتالي مادامت إسرائيل على هذه الدرجة من الأهمية الحيوية في الاعتقاد الأمريكي فإنه من الضروري جعل إسرائيل قوية وقادرة على حماية نفسها، وبالتالي فالاستفادة من مياه النيل يضمن بقائها، وبالنظر إلى إستراتيجية موقع منطقة النيل مما جعلها مجالاً للاستهداف الأمريكي والقوى الكبرى.[4]

ولقد شهدت المرحلة اللاحقة ترديا في الأوضاع الأمنية في الجنوب، مما استدعى زيارة النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس حكومة الجنوب "سلفاكير" للولايات المتحدة في الرابع من نوفمبر 2007 والتي استمرت قرابة أسبوع والتي كان لها انعكاس على الوضع الداخلي، حيث اتفقت الحكومة المركزية مع المعارضة في الجنوب بإيعاز أمريكي على حل المشاكل العالقة الممثلة في:

1. رسلان هاني، "الأزمة السودانية: خلط الأوراق في الداخل... وتطورات إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 38، عدد 153، يوليو 2003، ص ص 264–265.
2. مختار عبده موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة المستقبل العربي، عدد 319، 2005، ص ص 66–67.
3. المديني توفيق، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ب ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، الجمهورية العربية السورية، 2012، ص ص 125–126.
4. رزيق عبد القادر المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص 83–84.

- إعادة انتشار قوات الطرفين على الحدود، على أن تستكمل القوات الحكومية عملية الانسحاب وإعادة الانتشار خارج حدود الجنوب بحلول نهاية عام 2008.
- الموافقة على إجراء الإحصاء السكاني العام 2008، كما وافقت "حركة تحرير السودان" على دفع حصتـها من الأموال اللازمـة للقيام بهذا الإحصـاء تمهيدا للانتخابـات العامـة عام 2009 وحـق
- تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية عام 2011.[1]

المطلب الثاني: الدعم اللوجيستي الأمريكي لدولة جنوب السودان بعد 2011:

لقد قدم أبناء الجنوب تضحيات جسام لأجل الحصول على استفتاء تقرير المصير، الذي تمخض عنه في التاسع من يوليو 2011 انفصال جمهورية جنوب السودان وميلاد دولة افريقية رقم 54 والدولة العضو 193 في الأمم المتحدة، فمجرد إنزال العلم السوداني ورفع علم الجنوب الذي مثّل حدثاً تاريخياً ليس في السودان فقط بل في إفريقيا كلها، لتقام بعد ذلك الاحتفالات بالانفصال في العاصمة "جوبا" وكانت الفرحة غامرة للجنوبيين الذين غصّت بهم الشوارع في جميع مدن الجنوب، وهم يرددون الشعارات ويلوحون بأعلام الاستقلال، كما حضر الحفل جمع من الشخصيات بما في ذلك 30 رئيس دولة إفريقي والأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كي مون"[2] انطلاقا من هذا سنتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة الدعم اللوجيستي المقدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دولة الجنوب وإلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة جنوب السودان الوليدة.

وفي تصريح للمبعوث الأمريكي للسودان "دونالد بوث" الذي أكد على أهمية الدعم الأمريكي ودوره الفعال في تحقيق حلم أبناء الجنوب بالانفصال بقوله: « فبفضل جهود الولايات المتحدة الأمريكية المقدم على جميع الأصعدة والمستويات... وعبر إداراتها المتعاقبة فضلاً عن العديد من الأفراد والمؤسسات الخاصة التي تتمتع منذ سنوات بعلاقات خاصة مع شعب جنوب السودان، فبفضل الروابط التي تشكلت خلال الحرب الأهلية الطويلة في السودان والنضال من أجل السلام وتقرير المصير، خاصة عندما اختار شعب جنوب السودان خيار الانفصال عام 2011 فبجهودنا كنا طرفاً مساهماً وفعالاً، فشعبُ جنوب السودان يُقدّر مساعدتنا وحجم دعمنا له».

1. حسن بدر الشافعي، "زيارة كير لواشنطن... التوقيت والدلالات"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 43، عدد 171، يناير 2008، ص ص 152 – 153.
2. Giorgio Musso, "From one Sudan to Two Sudan :From War to peace?", N°40, ISPI working paper, October 2011, p 02.

وفي تطور لافت دخلت جمهورية جنوب السودان بعد ثلاث سنوات فقط من الانفصال دخلت الدولة الوليدة في أتون حرب أهلية طاحنة في ديسمبر 2013 والتي أدت لخروج الأوضاع عن السيطرة والذي أدى إلى الإحساس بالحرب وخيبة الأمل في الفرص المهدرة[1] وفي إشارة إلى استمرار الدعم الأمريكي أرسلت لجان العلاقات ولجان الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي خطاباً إلى الرئيس "سلفاكير" في أغسطس 2013 والذي يشير إلى الدعم الولايات المتحدة التاريخي لشعب جنوب السودان ومعرباً في الوقت ذاته على القلق المتزايد بشأن أوضاع حقوق الإنسان جراء تزايد العنف الإثني.

وفي 21 ديسمبر 2013 أمر الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" بإرسال ما يقارب 46 عسكرياً أمريكياً إضافياً في منطقة "بور" لإجراء عملية إجلاء المواطنين والأفراد الأمريكيين، بعد تعرض الطائرة لإطلاق النار، عند اقترابهم من هذه المناطق ولم يتم التعرف على هوية الفاعلين ورداً على هذه العملية أبلغ رئيس الكونغرس في وصف لما حدث بأنه علينا القيام بمزيد من الإجراءات لحماية أمن المواطنين الأمريكيين والأفراد، الممتلكات والسفارة في الجنوب.[2]

ولقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بالحصة الأكبر من المساعدات الإنسانية التنموية وإعادة الإعمار ودعم عمليات حفظ السلام، حيث تجاوزت المساعدات المقدمة للجنوب ما قيمته مليار دولار سنوياً منذ توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005 كما قُدرت الاستثمارات بأكثر من 11 مليار دولار في البلاد منذ العام 2005، حيث يعتبر هذا المستوى من الدعم غير مسبوق في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما تعتبر من أكبر الاستثمارات الخارجية للمساعدات الخارجية على مستوى العالم في العقد الماضي.

ومنذ تجدُّد النزاع في جنوب السودان قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 1,9 مليار دولار من المساعدات الأمريكية غير المستعجلة إلى جنوب السودان وأكثر من 160 مليون دولار سنة 2016 بانخفاض قدر بنحو 260 مليون دولار عن سنة 2015، وقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية 225 مليون دولار من المساعدات الخارجية لسنة 2017 لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وللتخفيف من حدّة النزاع وتشجيع الإصلاحات ورعاية الاستقرار وتعزيزه، كما تعتبر الولايات المتحدة أكبر مساهم في

1. Donald Booth, "U.S. Policy on Sudan and South Sudan: The way forward", Washington: The Atlantic Council, 9 October 2014, p. 01.
2. Lauren Ploch Blanchard, "The crisis in South Sudan", CRS Report, December 2013, pp. 15–16.

البعثة الأممية لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار والجهود الأخرى لتخفيف حدة النزاع بحيث أن حصة الولايات المتحدة لتمويل البعثة الأممية لسنة 2016 قُدّرت بنحو 400 مليون دولار.[1]

كما أن تزايد أحداث العنف في دولة الجنوب وإنفاق مليارات الدولارات على المساعدات الإنسانية في جنوب السودان الأخيرة قد يدفع الإدارة الأمريكية الحالية عن التخلي عن دعم الجنوب كون حكومة الجنوب فاقدة للمصداقية خاصة مع تورط بعض القادة في إطالة أمد الحرب، إضافة إلى اتهام حكومة الجنوب بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية المستعجلة لمناطق التوتر مما قد يجعل حكومة الجنوب في وضع مقلق.[2]

الخاتمة:

بهذا يمكن القول أن الدور الأمريكي تجاه مشكلة الجنوب، عرف تغيراً أو تذبذباً واضطراباً بناءاً على تغيُّر المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية عموماً، وفي السودان ومنطقة القرن الإفريقي خُصوصاً، فمن الناحية الرسمية عبرت واشنطن على طول الفترة الممتدة من 1989 حتى عام 2011 أن ما تطمح إليه هو وجود حكومة لا تتعارض في سياساتها مع المصالح الأمريكية في المنطقة، وهي مصالح تتمثل في؛ دعم النفوذ الأمريكي، واستمرار تدفق النفط العربي من الخليج باتجاه الغرب عبر البحر الأحمر، لتتوسع النظرة والأهداف الأمريكية بعد نشوء دولة جنوب السودان عام 2011.

ومما سبق يمكن الوصول للنتائج التالية:

- تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثيراً على مشكلة جنوب السودان، وذلك بالنظر إلى أن عديد الأطراف التي تدخلت في المشكلة بطرق مختلفة، برهنت الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الأكْثرُ تأثيراً في مجريات هذا النزاع والتي ساهمت فيه بدفع المسار التفاوضي لأشواط متقدمة.
- لقد أكدّت مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الفترة محل الدراسة أن مصالحها في السودان هي بعيد المدى، بمعنى أن يكون السودان بوصفه جُزءاً من المنطقتين العربية والإفريقية مكاناً مستقراً لأنه باكتمال الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية تزدهر التجارة الدولية، وهذا أمر من

1. Lauren Ploch Blanchard, "Conflict in South Sudan and Challenges Ahead", CRS Report, September 2016, p. 17.
2. Siobahan O'Grady, "Trump is reassessing aid to South Sudan. Its government says cuts would be a disaster", the Washington Post, 2 July 2018, p. 1.

مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي يتحقق الاستقرار في السودان لابد من تحقيق الديمقراطية وإنهاء حالة الحرب ودعم حقوق الإنسان وإطلاق الحريات، لكن هذا كان وفقاً للرؤية الأمريكية وعلى حساب الوحدة الترابية لدولة السودان، والتي انتهت بانفصال ونشوء دولة جنوب السودان.

- شهدت فترة رئاسة "كلينتون" (1992–2000) تصاعد نفوذ وضغوط اليمين المسيحي ومنظمات الإغاثة الأمريكية والعالمية، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والمطالبة بحصار ومعاقبة النظام السوداني لانتهاكه حقوق الإنسان من ناحية، والتصدي لمصالح وضغوطات لوبي شركات البترول الأمريكية العملاقة بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من بترول السودان من ناحية أخرى.
- إن بروز مشكلة جنوب السودان على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جاء بناءاً على مطالب جماعات الضغط والمصالح الممثلة لتحالف اليمين المحافظ الجديد واليمين الأصولي المسيحي في الكونغرس بزيادة العقوبات على السودان وتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 1044 و 1070، إذ ناقش الكونغرس عام 2001 تحت ضغط وتأثير تكتل اليمين المسيحي فرض عقوبات على الأنظمة التي تعارض الولايات المتحدة الأمريكية ومنها السودان إذ أدانت الحكومة الأمريكية انتهاكات الحكومات السودانية المتواصلة واستمرار المظالم تجاه أبناء الجنوب.
- لقد قدمت الإدارات الأمريكية الدعم السياسي والعسكري والمادي للحركات الانفصالية في جنوب السودان، لمقاومة النظام السوداني الذي مارس انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وخلق حليف استراتيجي لها في المنطقة المتمثل في الجنوب.

وفي الأخير يمكن القول أن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الجنوبيين كانت له مجموعة أهداف أبرزها؛ الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط في الجنوب، كما أن استمرار الدعم الأمريكي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لدولة جنوب السودان عقب الانفصال قد يشهدُ تراجعاً خاصة مع تولي الإدارة الحالية الجديدة التي قد تتخلى عن دعم دولة الجنوب كون الولايات المتحدة ترى أن الحكومة الجنوبية تفتقد للمصداقية بالنظر لتورُّط بعض القادة في الحرب الأهلية التي تشهدها جنوب السودان.

قائمة المصادر والمراجع:

I. اللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أبو مطاري محمد صالح عمر، مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل، ط1، المكتب العربي المعارف، مصر، 2015.
2. الأمين محمد محمد عبد الرزاق، جنوب السودان والطريق إلى الوحدة المستدامة، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2015.
3. البحيري زكي، مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955 – 2011، ط1، دار ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2011.
4. بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
5. حمد أسامة أحمد طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، ط1. المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015.
6. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.
7. حمدي عبد العزيز، دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان ونتائجها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.
8. خليفة خالد بقاص، الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية، ط1، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016.
9. رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
10. رزيق عبد القادر المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
11. سلامة محمد النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005.

12. سليمان محمد محمد، السودان... حرب الموارد والهوية، ط1، دار كمبريدج للنشر، المملكة المتحدة، 2000.
13. السيد محمود، إفريقيا والأطماع الغربية، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
14. السيوفي نادر، حروب الموارد في إفريقيا (الكونغو الديمقراطية – سيراليون– أنغولا– جنوب السودان)، ب ط، مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر التوزيع، الخرطوم، 2008.
15. شلبي أحمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، ب ط، د د ن، الجزائر، 1997.
16. صالح محمد عبد الصبور، مناطق الصراع في إفريقيا، ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
17. المديني توفيق، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ب ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، الجمهورية العربية السورية، 2012.
18. مطوك ضيو، سياسة التمييز الإثني في السودان مبررات فصل جنوب السودان، ترجمة: مهدي محمد السيد وجمال طه غلاب، ب ط. مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، 2010.
19. نهيما ألفريد، قضايا السلم المنشود في إفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
20. نواي عثمان، السودان من العنصرية إلى التطهير الإثني مألات جدل الهوية وأزمة التغيير، ط1، دار النخبة للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

ثانيا: المقالات

1. أبو الفضل محمد، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، يوليو 2001.
2. أماني الطويل، "العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 49، عدد 197، يوليو 2014.
3. حسن بدر الشافعي، "الرؤية الأمريكية لأزمة السودان"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، عدد 153، يوليو 2003.
4. حسن بدر الشافعي، "زيارة كير لواشنطن... التوقيت والدلالات"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 43، عدد 171، يناير 2008.

5. حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان"، مجلة قراءات افريقية، عدد 8، أبريل 2011.
6. حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 46، عدد 183، يناير 2011.
7. حنفي خالد علي، "اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال؟"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 160، يناير 2005.
8. الخطيب دريد و أمير محمد الشب، "انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 27، جوان 2012.
9. رسلان هاني، "الأزمة السودانية وجولة نيفاشا الثالثة: تزايد الضغوط الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 38، عدد 154، أكتوبر 2003.
10. رسلان هاني، "الأزمة السودانية: خلط الأوراق في الداخل...وتطورات إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 38، عدد 153، يوليو 2003.
11. رسلان هاني، "الموقف المصري من إطار ماشاكوس"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 160، أفريل 2015.
12. زلاقي حبيبة، "نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، دون مجلد، عدد 17، جانفي 2018.
13. صبحي مجدي، "النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 37، عدد 150، أكتوبر 2003.
14. الطويل أماني، "الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 41، عدد 163، يناير 2006.
15. عبد الفتاح نبيل، "إطار ماشاكوس... المرجعية والبنية والدوافع"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 37، عدد 150، أكتوبر 2002.
16. عثمان محمد حبيب الله، "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما"، مجلة السياسة الدولية، رقم المجلد 40، عدد 161، يوليو 2005.
17. ليتيم فتيحة، "الدور الغربي في انفصال جنوب السودان: الأهداف والوسائل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 2، جانفي 2012.

18. مختار عبده موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة المستقبل العربي، عدد 319، 2005.

19. مرعي نجلاء، "النفط والتكالب الأمريكي على السودان"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 213، سبتمبر 2013.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1. عارف عبد القادر عبده سعيد، "سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي 1990–1999"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

II. اللغة الإنجليزية:

1. Donald Booth, "U.S. Policy on Sudan and South Sudan: The way forward", Washington: The Atlantic Council, 9 October 2014.
2. Giorgio Musso, "From one Sudan to Two Sudan :From War to peace?", N°40, ISPI working paper, October 2011.
3. Lauren Ploch Blanchard, "Conflict in South Sudan and Challenges Ahead", CRS Report, September 2016.
4. Lauren Ploch Blanchard, "The crisis in South Sudan", CRS Report, December 2013
5. Siobahan O'Grady, "Trump is reassessing aid to South Sudan. Its government says cuts would be a disaster", the Washington Post, 2 July 2018.